

مرسوم رقم ٩١/١٣٩

بإنشاء اللجنة الاستشارية العليا

للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة

الإسلامية

مادة سادسة

تخصص الاعتمادات المالية اللازمة لأعمال اللجنة في ميزانية الديوان الأميري ويحدد مجلس الوزراء مكافآت أعضاء اللجنة .

مادة سابعة

للجنة أن تدعو لحضور اجتماعاتها من تراه من المسؤولين أو المختصين من داخل الجهاز الحكومي أو خارجه للاشتراك في مناقشة موضوع معين ، كما يجوز للجنة أن تستعين في مباشرة أعمالها بمن تراه من الخبراء والمختصين وتقدر مكافآتهم .

مادة ثامنة

للجنة أن تطلب من مختلف الوزارات والجهات الحكومية تزويدها بما تحتاجه من دراسات أو بيانات تتعلق بمهمتها .

مادة تاسعة

تقدم اللجنة تقارير دورية عن سير أعمالها وتوصياتها لوزير شؤون الديوان الأميري لرفعه إلى الأمير .

مادة عاشرة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ صدوره ، ونشر في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبدالله السالم الصباح

صدر بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٤١٢ هـ

الموافق ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ م

- بعد الاطلاع على الدستور ،

- وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء ،

- وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالآتي

مادة أولى

تتألف لجنة تسمى « اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية » وتلحق بالديوان الأميري .

مادة ثانية

تتولى اللجنة وضع خطة لتهيئة الاجواء لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية مع مراعاة واقع البلاد ومصالحها ، ولها في سبيل ذلك دراسة القوانين السارية في مختلف المجالات واقتراح ما تراه بشأنها لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية .

مادة ثالثة

مدة أعمال اللجنة سنتان تبدأ من تاريخ انشائها ويجوز تمديدها .

مادة رابعة

يصدر مرسوم بتعيين أعضاء اللجنة من ذوي الكفاءة والخبرة والاختصاص بأمور الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها .
وتختار اللجنة من بين أعضائها رئيساً لها ونائباً للرئيس وتضع لائحة بنظام عملها .

مادة خامسة

يكون للجنة أمين عام يصدر بتعيينه مرسوم .